# دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

**د. غربي حمزة [1]، أ.غربي عمارفاروق [2]**

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة، gharbi_hamza@hotmail.com

[2] المدرسة العليا للتجارة القليعة، farouk.esc90@yahooo.com

تاريخ الاستلام: 26 /2018/12 تاريخ القبول: 29 /2018/12

**ملخص:**

تساهم الآليات التمويلية المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما أدى إلى استحداث عدد كبير من مناصب العمل في الجزائر، إضافة إلى مساهمة الآليات الداعمة لها ولو بنسب قليلة عكس الآليات التمويلية المباشرة.

ورغم وجود العديد من الآليات والهيئات الحكومية، إلا أن الدور المنوط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الحد من البطالة بجميع أنواعها في الجزائر يبقى غير كاف، وذلك لوجود العديد من المعوقات والمشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات.

ومن خلال ما سبق، جاء هذا المقال لإبراز الدور الذي تؤديه الآليات الحكومية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب العمل، وعرض أهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات، وفي الأخير، اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها أن ترفع من كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في مجال الحد من البطالة خصوصا، وفي مجالات تسييرها عموما.

**Abstract:**

Contribute the direct and indirect financing mechanisms of small and medium enterprises to the establishment and development of these institutions, which has led to the creation of a large number of jobs in Algeria,

Although there are many mechanisms and governmental instititions, the role of small and medium enterprises in the reduction of unemployment of all kinds in Algeria remains insufficient, because of the many obstacles and problems facing these institutions.

In this regard, this article is intended to highlight the role played by governmental mechanisms directly or indirectly related to the creation of small and medium enterprises in the creation of employment, and to present the most important problems and obstacles facing these institutions. Finally, The efficiency of small and medium enterprises in Algeria in the area of reducing unemployment in particular, and in the areas of overall management.

المؤلف المرسل: غربي حمزة، الإيميل: gharbi_hamza@hotmail.com

**مقدمة**

لم يكن ليتحقق ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي والتي تجني ثماره شعوب تلك الدول حاليا بدون المساهمة الفاعلة والكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت ومازالت أداة تنموية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد، أداة تعمل على استحداث الملايين من فرص العمل، وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة، وتعمل كذلك على إحداث طاقة إنتاجية جديدة، وعلى رفع إنتاجية العمل، ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، كما وتعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعلي ميزان المدفوعات وعلى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد، حيث إن كثيرا من المؤسسات الكبيرة ذات رؤوس الأموال الضخمة ما هي إلا تطورات لمؤسسات صغيرة ثم متوسطة نجحت وتوسعت وأصبحت مؤسسات كبيرة.

والجزائر وعلى غرار الدول التي توجهت إلى الاقتصاد الحر، أعطت اهتماما بالغا بالقطاع الخاص عموما، وبالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا، وذلك باستحداث العديد من الهيئات والآليات التي تدعم وتطور وتساهم في إنشاء هذه المؤسسات، وبالتالي استحداث مناصب العمل والحد من البطالة.

ورغم ذلك، فإن نسب كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوقف عن النشاط في ثلاث سنوات من إنشائها، كما أنها تعاني الكثير من المعوقات والمشاكل التمويلية والتسييرية.

سيتم في هذه المقال الإجابة على السؤال الموالي:

**ما هو دور الآليات والهيئات الحكومية التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في استحداث مناصب الشغل؟**

سيتم الإجابة على هذا السؤال من خلال محاور المقال كما يلي:

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعدادها؛
- الهيئات التمويلية الحكومية المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- العوائق التي تحد من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

**1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعدادها**

تميز الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعريف خاص بها يميزها عن باقي التعاريف في الدول، وذلك حسب خصوصية الاقتصاد الجزائري ومميزاته.

**1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير سنة 2017 بأنها تلك المؤسسة مهما كانت طبيعتها القانونية، سواء كانت مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، تستوي معيار الاستقلالية، فعدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العملية السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أم العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزا من وحدات العمل السنوي. والسنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.

وكدلك الأر بالنسبة لمجموع الحصيلة، فهي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر شهرا، والمؤسسة المستقلة هي التي لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 بالمائة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**2-1- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية سنة 2016 في الجزائر 1.022.621 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، منها 390 مؤسسة صغيرة متوسطة عمومية، و89.597 صناعة صغيرة ومتوسطة خاصة، وفي سنة 2016، تم إنشاء 108.538 مؤسسة وشطب 34.471 مؤسسة، ساهمت هذه المؤسسات في توظيف 2.540.698 موظف، وساهمت هذه المؤسسات في تصدير 28.883 مليون دولار أمريكي واستورد 46.727 مليون دولار أمريكي.

بالنسبة لتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال، فإن 993.170 مؤسسة أي بنسبة 97,12% هي مؤسسة مصغرة، أي عدد عمالها أقل من 10 عمال، و26.281 بنسبة 2,57% هي مؤسسة صغيرة، أي عدد عمالها بين 10 عمال و49 عامل، و3.170 بنسبة 0,31% مؤسسات متوسطة، عدد عمالها بين 50 عاملا و249 عاملا.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بأشخاص طبيعيين، فقد بلغ عددها 575.906 مؤسسة خاصة و390 مؤسسة عمومية، بمجموع 576.296 مؤسسة، أكبر قطاع يوجد في قطاع الخدمات بنسبة 52,52% بعدد 302.645 مؤسسة، أما القطاع الثاني فهو قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 30,34%، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بأشخاص طبيعية في البناء والأشغال العمومية 174.876 مؤسسة، وفي المرتبة الثالثة قطاع الصناعات المصنعة بنسبة 15,56% بعدد 89.694 مؤسسة.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنوية، فإنها تقسم إلى المهن الحرة والمتمثلة في العيادات الطبية ومكاتب المحاماة وغيرها من هاته المهن، والتي بلغ عددها 211.083 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، والباقي عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة بأشخاص معنوية. بالنسبة لتوزيع هذه الأخيرة حسب قطاع النشاط، فإن 50,25% من المؤسسات في قطاع الخدمات، ثم الحرف بنسبة 23,01%، و17,10% في قطاع البناء والأشغال العمومية، أما قطاع الصناعة فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 8,76% فقط.

أما توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المنطقة، فإن 69,56% من المؤسسات ترتكز في الشمال و21,83% في الهضاب العليا وباقي النسبة المتمثلة في 8,61% في الجنوب.

فيما يتعلق بتطور المؤسسات بين سنتي 2015 و2016، فقد تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 9,42% بعدما كانت 934.569 سنة 2015 ووصلت 1.022.621 سنة 2016. كما شهدت نفس السنة إعادة تفعيل 14.127 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، كما شهدت أيضا موت 34.471 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، منها 11.686 مؤسسة ذات أشخاص طبيعية و22.785 ذات أشخاص معنوية.

**2- الهيئات التمويلية الحكومية المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

سيتم ذكر أهم الهيئات التمويلية الحكومية المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**2-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-ANSEJ- Agence nationale pour le service et l'emploi des jeunes هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أنشئت سنة 1997، ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري.1

أسندت للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المهام الآتية:2

- تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

- تسيير -وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعلانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- تضمن الوكالة عملية المرافقة في مرحلة استحداث المؤسسة وتوسيعها، حيث تعنى بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار جزائري، كما أنشئت أساسا لمساعدة وتكوين للشباب أصحاب المشاريع.

يوضح الجدول رقم (1) شهادات الأهلية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للصناعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة منذ نشأة الوكالة وإلى غاية 2016/12/31.

**الجدول رقم (1): شهادات الأهلية الممنوحة إلى غاية 2016/12/31**

| | شهادات الأهلية والموافقة الممنوحة | عدد شهادات الأهلية الممنوحة (مرحلة الإنشاء) | عدد شهادات الموافقة (مرحلة التوسيع) |
|---|---|---|---|
| الصناعات الصغيرة والمتوسطة | 60.908 | 60.401 | 507 |
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 695.606 | 689.955 | 5.631 |
| النسبة المئوية | 8,75 | 8,75 | 9,00 |

***Source*** : Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, n030, mai 2017, p :25.

حسب الجدول رقم (2)، فإن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لا تهتم كثيرا بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأن نسبة الشهادات الممنوحة لها مقارنة بإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تتجاوز 9%، نفس النسبة فيما يتعلق بعدد شهادات الأهلية الممنوحة في مرحلة الإنشاء وكذا شهادات الموافقة في مرحلة التوسيع.

أما الجدول رقم (2) فيوضح عدد العمال المستحدث من طرف المشاريع المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها وإلى غاية 2016/12/31 حسب قطاع النشاط.

**الجدول رقم (2): عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 2016/12/31**

| قطاع النشاط | المشاريع الممولة | النسبة (%) | عدد المناصب المستحدث | مبلغ الاستثمار (مليون دج) |
|---|---|---|---|---|
| الخدمات | 105.754 | 28.7 | 245.959 | 338.511,31 |
| نقل البضائع | 56.530 | 15.4 | 96.237 | 145.557,15 |
| الفلاحة | 53.488 | 14.5 | 126.478 | 193.249,46 |
| الحرف | 42.621 | 11.6 | 125.520 | 109.526,10 |
| البناء والأشغال العمومية | 32.284 | 8.8 | 94.457 | 127.727,70 |
| الصناعة | 24.547 | 6.8 | 71.442 | 111.185,15 |
| نقل المسافرين | 18.985 | 5.2 | 43.679 | 46.624,69 |
| النقل بالبارد | 13.385 | 3.6 | 24.132 | 33.760,56 |
| المهن الحرة | 9.456 | 2.6 | 21.330 | 22.214,71 |
| الصيانة | 9.359 | 2.5 | 21.474 | 23.650,77 |
| الصيد البحري | 1.127 | 0.3 | 5.536 | 7467,97 |
| السقي | 544 | 0.1 | 2.020 | 3190,80 |
| **المجموع** | **367.981** | **100** | **878.264** | **1.156.666,45** |

***Source*** : Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, n030, mai 2017, p :25.

والملاحظ أن الوكالة لدعم تشغيل الشباب ساهمت منذ نشأتها في استحداث 878.264 منصب شغل، وقد استحدث قطاع الخدمات أكبر نسبة من عدد العمال، والتي فاقت 28%، ثم قطاعي الفلاحة والحرف بنسبة 14.3%. ورغم أن أكبر مبلغ استثمار كان من حصة قطاع الفلاحة، إلا أن هذا الأخير ساهم بنصف ما ساهم به قطاع الخدمات. أما قطاعات الصيد البحري والسقي فقد كانا قطاعين هامشين على الوكالة.

**2-2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-*ANGEM*- Agence nationale de gestion du microcrédit بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص، يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على إحداث نشاطات لحسابهم الخاص. ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة. وتتمثل مهامها الأساسية فيما يلي:[(3)]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي تمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية لتنفيذ مشاريعهم.

يوضح الجدول الموالي القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ نشأة الوكالة وإلى غاية 2016/12/31.

**الجدول رقم (3): القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 2016/12/31**

| القطاع | عدد القروض الممنوحة | المبالغ الممنوحة | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| الفلاحة | 111.351 | 6.681.431.462,81 | 14.18 |
| الصناعات الصغيرة جدا | 302.578 | 14.266.397.322,82 | 38.53 |
| البناء والأشغال العمومية | 66.884 | 5.118.075.073,30 | 8.52 |
| الخدمات | 164.013 | 14.772.297.657,04 | 20.88 |
| الحرف | 136.746 | 7.140.112.411,86 | 17.41 |
| التجارة | 2971 | 726.155.444,45 | 0.38 |
| الصيد | 774 | 85.455.795,04 | 0.10 |
| **المجموع** | **785.317** | **48.789.924.867,33** | **100** |

***Source***: Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, n030, mai 2017, p :47 .

ويلاحظ من خلال الجدول السابق، أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تهتم كثيرا بقطاع الصناعة الصغيرة جدا ثم الخدمات والحرف.

أما الجدول رقم (4) فيوضح عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب السنوات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من سنة 2005 وإلى غاية 2016.

**الجدول رقم (4): عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد مناصب العمل | 4994 | 33.331 | 25.847 | 63.148 | 91.101 | 77.934 |
| **السنوات** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** |
| عدد مناصب العمل | 161.417 | 219.641 | 166.053 | 176.315 | 126.152 | 32.045 |

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة http://www.angem.dz (تاريخ الاطلاع 2017/07/25)

يلاحظ وجود تذبذب في عدد مناصب الشغل المستحدثة في كل سنة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وشهدت سنة 2012 أكبر عدد مناصب شغل مستحدث حيث بلغ العدد 219.641 منصب شغل، بينما لم تشهد سنة 2016 سوى 32.045 منصب، وهو ما يوضح أن أزمة النفط في الجزائر مست بدرجة كبيرة هذه الوكالة وأثرت على سيرها.

ومن جهة أخرى، فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قام باستحداث 1.192.310 منصب شغل منذ نشأة الوكالة وإلى غاية 2017/05/31.[4] وبالتالي، فإن الوكالة دفعت مبلغ 4.091.050 دينار جزائري مقابل كل منصب شغل مستحدث، بينما دفعت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 1.316.991 دينار جزائري لكل منصب شغل مستحدث، ويمكن إرجاع هذا الفارق إلى خصوصية كل وكالة وإلى المبلغ الأقصى الذي يمكن أن تموله كل وكالة، وكذا إلى تنفيذ سياسات الحكومة.

**2-3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة Caisse Nationale d'Assurance Chômage -CNAC- هيئة حكومية أنشئت سنة 1994 للتخفيف من العواقب الاجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع

الاقتصادي.[5] حيث يقدم الصندوق إعانات للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمس وثلاثين سنة وخمسين سنة، ويقدم صيغة واحدة للتمويل وهي صيغة التمويل الثلاثي التي لا تتجاوز 5 مليون دينار جزائري، كما يلي:

- يمنح البنك أو المؤسسة المالية 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، يتحمل الصندوق نسبة 75% من معدل الفائدة الذي يطبقه البنك في حالة الاستثمار في قطاع الفلاحة؛ الري والصيد البحري، و50% في حالة الاستثمار في باقي القطاعات.
- يمنح الصندوق قرضا بدون فائدة للمستفيد بنسبة 25% من المبلغ الإجمالي للاستثمار إذا كان المبلغ لا يتجاوز 2 مليون دينار جزائري، وإذا كان المبلغ يتجاوز 2 مليون دينار جزائري وأقل أو يساوي 5 مليون دينار جزائري فنسبة مشاركة الصندوق 20%.
- المستفيد يتحمل 5% إذا كان المبلغ الكلي للاستثمار لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري، و10% إذا كان المبلغ أكبر من 2 إلى 5 مليون دينار جزائري.

ابتداء من سنة 2010، أصبح بإمكان الفئة الاجتماعية التي يتراوح سنها بين الثلاثين والخمسين سنة من الالتحاق بالوكالة، والحصول على مزايا متعددة، أهمها مبلغ الاستثمار الذي أصبح في حدود عشرة ملايين دينار جزائري بعدما كان لا يتجاوز خمسة ملايين دينا جزائري، وكذا توسيع إمكانيات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

علاوة على ذلك، فقد خصص الصندوق لصالح المؤهلين امتيازات تتمثل في تخفيض نسب فوائد القروض البنكية، تخفيض نسب الرسوم الجمركية، الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي وكذا الاستفادة من قرض بدون فائدة.

يوضح الجدول رقم (5) المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2016 وتراكميا إلى غاية 2016/12/31 حسب قطاع النشاط.

**الجدول رقم (5): المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**

| قطاع النشاط | 2016 | | إلى غاية 2016/12/31 | | مبلغ التمويل (مليار دينار جزائري) |
|---|---|---|---|---|---|
| | عدد المشاريع الممولة | عدد العمال المستحدث | عدد المشاريع الممولة | عدد العمال المستحدث | |
| الفلاحة | 3325 | 7800 | 17.513 | 42.322 | 68.610,87 |
| الحرف | 2016 | 5144 | 11.886 | 31.222 | 37.029,45 |
| **البناء والأشغال العمومية** | 481 | 1424 | 8080 | 25.992 | 32.164,07 |
| السقي | 14 | 43 | 321 | 1108 | 2261,61 |
| الصناعة | 919 | 2664 | 10.740 | 31.317 | 47.963,17 |
| الصيانة | 58 | 131 | 795 | 1910 | 2249,56 |
| الصيد البحري | 49 | 169 | 404 | 1462 | 2784,59 |
| المهن الحرة | 120 | 272 | 831 | 1813 | 2970,57 |
| الخدمات | 1859 | 4114 | 30.111 | 63.430 | 106.551,9 |
| نقل البضائع | 51 | 65 | 45.844 | 69.662 | 118.366,73 |
| نقل المسافرين | 10 | 24 | 12.191 | 18.483 | 28.844,08 |
| **المجموع** | **8902** | **21.850** | **138.716** | **288.721** | **449.796,6** |

***Source** : Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement,* ***Bulletin d'information statistique de la PME****, n°30, mai 2017, p :26*

ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث 21.850 منصب شغل سنة 2016، كما ساهم في استحداث 288.721 منذ بداية تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد استحوذ كل من قطاع الخدمات ونقل البضائع بنسبة كبيرة فيما يتعلق بعدد المشاريع الممولة وكذا عدد مناصب العمل المستحدثة إلى غاية 2016/12/31، ثم يليها القطاع الفلاحي.

أما في سنة 2016، فقد كان القطاع الفلاحي أبرز المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، فقد مول هذا الصندوق 3325 مشروع ما أدى إلى استحداث 7800 منصب شغل بنسبة 35.70% من عدد المناصب المستحدث الإجمالي سنة 2016، ثم قطاع الحرف والخدمات. ويلاحظ تراكميا أن نقل البضائع والمسافرين كانا أهم قطاعين مستفيدين من الصندوق، بينما في سنة 2016 أصبح هذي القطاعين هامشيين، فلم يمول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سوى 61 مشروع منهما وهذا ما أدى إلى استحداث 89 منصب شغل فقط في كل منهما.

**2-4- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة Fonds de Garantie des Crédits -FGAR- بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وانطلق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. يهدف الصندوق إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر إلى الضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.[6]

المهمة الأساسية للصندوق تتمثل في تسهيل القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل هذه المؤسسات من خلال الضمانات المالية المقدمة، كما أن الصندوق يرافق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ويساعدها في التركيب المالي للمشاريع المجدية، بما يمكنها من احتلال مكانة متقدمة في ظل البيئة التنافسية المعقدة التي تعيش في ظلها.

يتولى الصندوق المهام الموالية:[7]

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات التي تنجز استثماراتها في مجال إنشاء المؤسسات، تجديد أجهزة الإنتاج وتوسعة المؤسسات الموجودة.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرف الصندوق وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة تحصيل المستحقات المتنازع عليها ومتابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان القروض.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الاستشارة التقنية لفائدتها والمستفيدة من ضمان القروض.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.
- تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه.

يوضح الجدول رقم (6) وضعية المشاريع المضمونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفريل 2004 إلى غاية جوان 2017 حسب قطاع النشاط

**الجدول رقم (6): مناصب الشغل المستحدثة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية جوان 2017**

| القطاع | عدد المشاريع | النسبة % | مبلغ الضمان | النسبة % | مناصب الشغل | النسبة % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصناعة | 970 | 50 | 32.151.448.062 | 60 | 36.609 | 59 |
| البناء والأشغال العمومية | 526 | 27 | 10.993.691.363 | 21 | 15.999 | 26 |
| الفلاحة والصيد البحري | 24 | 1 | 882.180.868 | 2 | 845 | 1 |
| الخدمات | 417 | 22 | 9.466.535.915 | 18 | 8.335 | 13 |
| **المجموع** | **1.937** | **100** | **53.493.856.208** | **100** | **61.788** | **100** |

**المصدر**: من منشورات FGAR في الموقع الالكتروني الرسمي www.fgar.dz (تاريخ الاطلاع 2017/07/23)

ساهم صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ نشأته وإلى غاية جوان 2017 باستحداث 61.788 منصب شغل، وذلك من خلال ضمان 1937 مشروع بمبلغ تجاوز 53,49 مليار دينار جزائري، وكانت أكبر نسبة في مبلغ الضمان للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي أكبر عدد عمال مستحدث في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 59%، بعدد فاق 36,6 ألف منصب شغل، ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم الخدمات وأخيرا الفلاحة والصيد البحري. ويعتبر عدد العمال المستحدث قليلا جدا مقارنة بالهيئات سابقة الذكر، ويمكن تفسير ذلك على أن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الهيئات التمويلية غير المباشرة لهذه المؤسسات، بل هو داعم لها فقط، عكس الهيئات السابقة التي لها القدرة على التمويل المباشرة.

**3- هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

فيما يخص هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتم التركيز على الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وعلى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

**3-1- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار**

أنشئت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار -ANDI- Agence nationale de développement de l'investissement سنة 2001، وذلك في إطار الإصلاحات الأولى التي تمت مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار، حيث تطور الوكالة بالتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار.

تقدم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الخدمات الموالية:[8]

- استقبال ونصح المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية.
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.
- التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- استقبال وإعلام المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع.

- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.
- تسهيل القيام بالشكليات الإدارية للمؤسسات، وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد.

يوضح الجدول رقم (7) المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة وكذا عدد العمال المستحدث حسب قطاع النشاط سنتي 2015 و2016.

**الجدول رقم (7): عدد العمال المستحدث من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار**

| قطاع النشاط | المشاريع المصرح بها | | المبالغ (مليون دينارجزائري) | | عدد العمال المستحدث | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2015 | 2016 | 2015 | 2016 |
| النقل | 2572 | 2061 | 174.327 | 119.162 | 19.459 | 13.683 |
| البناء والأشغال عمومية | 1468 | 912 | 126.371 | 92.621 | 32.887 | 15.204 |
| الصناعة | 2124 | 2509 | 755.397 | 1.116.955 | 71.362 | 94.134 |
| الخدمات | 1176 | 1054 | 194.152 | 191.691 | 14.945 | 18.119 |
| السياحة | 232 | 298 | 139.180 | 203.560 | 7.017 | 15.647 |
| الصحة | 134 | 142 | 30.489 | 47.525 | 2.076 | 3981 |
| الزراعة | 244 | 209 | 53.498 | 67.530 | 2.895 | 3646 |
| **المجموع** | **7950** | **7185** | **1.473.414** | **1.839.044** | **150.641** | **164.414** |

***Source** : Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n°30, mai 2017, p :18.*

قامت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار باستحداث 164.414 منصب عمل سنة 2016 مقابل 150.641 سنة 2015، أي بنسبة 9.14%، وهذا ما يفسر بمبالغ الاستثمار التي ارتفعت بنسبة 24,15% بين سنتي 2015 و2016. وكان قطاع الصناعة أكبر مستفيد من حيث المبالغ المدعم بها، والذي أدى إلى استحداث 94.134 منصب شغل، وبنسبة 57.25% من إجمالي المناصب المستحدثة سنة 2016. ثم كلا من قطاع الخدمات، السياحة والبناء والأشغال العمومية بنسب متقاربة في استحداث مناصب الشغل.

**3-2- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري**

تعتبر الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري Agence nationale d'intermédiation et de régulation foncière -ANIREF- مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لوصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 المحدد لمهامها وقانونها الأساسي.

أسندت للوكالة المهام الموالية:

- التسيير بموجب اتفاقية الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية.
- ترقية الحافظة العقارية وتسويقها.
- إنشاء آلية تجسد الطلبات وفق نظام يواكب المستثمرين لتوجيههم من أجل إقامة مشاريعهم الاستثمارية.

- إنشاء بنك للمعلومات عن طريق وضع والتحديث المستمر لبنك المعلومات للتصفح العام للعروض العقارية على المستوى الوطنية.
- إنشاء مرصد عقاري اقتصادي عن طريق جدول أسعار العقار الاقتصادي وإعداد تقارير وفق تغيرات السوق العقارية.

إلى غاية 2016/12/31، قامت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بتحقيق استثماري يبلغ 1.573.097 مليار دينار جزائري لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما ساهم ذلك في استحداث 162.302 منصب شغل، وتأخذ الصناعات الصغيرة والمتوسطة النسبة الكبيرة من المبلغ، بسبب تركيز هذه الوكالة على العقار الصناعي.

يوضح الجدول رقم (8) مبالغ الاستثمار وعدد العمال المستحدث من طرف الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في كل من الشمال، الهضاب العليا والجنوب تراكميا إلى غاية 2016/12/31.

**الجدول رقم (8): عدد العمال المستحدث من طرف الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري**

| المنطقة | مبلغ الاستثمار(مليار دينار جزائري) | عدد العمال المستحدث |
|---|---|---|
| الشمال | 797.316 | 67.354 |
| الهضاب العليا | 375.473 | 55.970 |
| الجنوب | 375.473 | 55.970 |
| المجموع | 1.183.724 | 126.106 |

***Source** : Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n°30, mai 2017, p :49.*

باعتبار أن الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري من الهيئات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، فإن عدد العمال التي قامت باستحداثه هذه الوكالة منذ نشأتها وإلى غاية 2016/12/31 هو 126.106 عامل، وهذا بمبلغ استثمار ساهمت به 1.183.724 مليار دينار جزائري.

**4- العوائق التي تحد من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل**

لم تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من توفير فرص عمل كافية، حيث كانت ذات فاعلية محدودة للحد من البطالة الجزائر، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:[(9)]

- ضعف قدرة الشباب العاطلين عن العمل على المبادة وإنشاء المؤسسات، حيث يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مؤسسات الأعمال، والتي من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية الموجهة نحو الأسواق.
- فشل السوق، فالوصول إلى الخدمات المالية يعتبر صعبا نظرا للضمانات والشروط التي لا بد من توافرها للحصول على القروض وهي ما يعبر عنها بالعوائق المالية.
- بيئة الأعمال غير المناسبة، حيث لا توفر بيئة الأعمال في الجزائر الدعم اللازم للقطاع الخاص، فالعديد من التقارير أشارت إلى أن العديد من المؤسسات التي تواجه صعوبات أو التي توقفت سببها البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة، إضافة إلى الأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك ونظام الضرائب المعقد والقطاع البنكي غير المتطور، والنفاذ غير الملائم للتمويل وضعف البنية التحتية الداعمة للمؤسسات.
- التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية، لأن من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصا لتتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة، فالبرامج الهادفة لرفع روح

المبادرة للشباب المتسربين من المدارس تكون مختلفة عن البرامج المطلوبة للشباب المتعلم. ونظرا لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة ومحدودة الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها.

- عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب، لأن معظم البرامج التي يحصل عليها أصحاب المؤسسات الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل، إلا أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مؤسساتهم وتوسيع مساحة أعمالهم.
- يعاني العديد من برامج تحفيز التشغيل من ضعف التخطيط الذي يقلل من فرص وصولها بكفاءة إلى الفئات المستهدفة.

وأخيرا، تعد مظاهر العولمة وما يرافقها من انفتاح الأسواق وتراجع الإجراءات الحمائية المحلية من أهم هذه التحديات بسبب ضعف القدرة على المنافسة، ومن التحديات في هذا المجال أيضا متطلبات التسويق وبخاصة التسويق الخارجي، والحاجة لتوفير المتطلبات البيئية والصحية المناسبة، وضعف المعرفة بالتشريعات والإجراءات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

**الخاتمــة**

قامت الجزائر بعد التوجه نحو الاقتصاد الحر والذي تميز بالاهتمام بالقطاع الخاص بإنشاء واستحداث العديد من الهيئات والآليات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لإدراكها بأن هذا النوع من المؤسسات لها دور بالغ الأهمية في الاقتصاد، فسرعة نموها ومرونتها اتجاه الأزمات الاقتصادية والمالية، ومقاومتها لها ومكانتها في استحداث مناصب الشغل ومكافحة جميع أنواع البطالة من أبرز مزايا هذه المؤسسات.

تشير الإحصائيات الصادرة في النشرات الرسمية عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار تباين هذه الهيئات فيما يتعلق باستحداث مناصب الشغل، فهيئات التمويل المباشرة لها مساهمة كبيرة في استحداث مناصب الشغل كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ثم تليها هيئات التمويل غير المباشرة مثل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأخير هيئات الدعم كالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

رغم هذه الهيئات المستحدثة في الجزائر، وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لازالت تعاني العديد من المشاكل والصعوبات، ولذلك، يمكن اقتراح بعض التوصيات لمواجهة هذه الصعوبات وبالتالي تطويرها ونموها وهو ما يؤدي إلى القضاء على البطالة، أهمها:

- ضرورة إيجاد آليات تمويل أكثر ملائمة لتلبية الاحتياجات التمويلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مراحل الإنشاء والتشغيل.
- إيجاد صيغ التمويل التي تلائم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل رؤوس الأموال الاستثمارية، التي شهدت تطورا كبيرا في الدول المتطورة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
- تطوير سوق الأوراق المالية.
- إصلاح النظام الجبائي، وذلك لما لتأثير الضريبة على الاستثمار.
- تحسين العلاقة بين البنوك والمؤسسة بما تضمنه العلاقة من أشكال وطرق وأساليب.
- إنشاء لجنة لنظم المعلومات الجغرافية الصناعية لدعم وتشجيع نقل العلوم والتقنيات الملائمة للتنمية في مختلف الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- التأكيد على توظيف المعلومات الصناعية وصياغتها بالطريقة التي تمنح الصناعات الصغيرة والمتوسطة الميزة التنافسية وإنشاء مواقع تسويقية.

- توفير الدعم والتدريب لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل العملية الإنتاجية.
- تفعيل دور المناولة الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنظيم الإنتاج الصناعي وتحسين استخدام طاقات المؤسسات الصناعية.

## المراجع:


[1]- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار www.andi.dz تم الاطلاع يوم 2017/07/22.

[2]- الموقع الالكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: www.ansej.org.dz (تم الاطلاع يوم 2017/07/23)

[3]- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz، *(تم الاطلاع يوم30/07/2017)*

[4] الموقع الرسمي للوكالة http://www.angem.dz (تاريخ الاطلاع 2017/07/25)

[5]- فوزية حفيف، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص: 109.

[6]- الموقع الالكتروني الرسمي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.fgar.dz. (تم الاطلاع عليه يوم 2017/07/30)

[7]- مختار رابحي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص: 144.

[8]- المرسوم 01-03 المؤرخ في 2001، المادة: 03، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 55، الصادر في 26 سبتمبر 2001، ص: 08.

[9]- صندوق النقد العربي، **التقريرالاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، ص ص: 207-209.